درويش: للاستفادة من تجربة إيران في كسر الحصار في إعادة الإعمار بسورية

أعلن الرئيس المشترك لغرفة التجارة السورية الإيرانية فهد درويش، أمس، أن الغرفة تريد أن تستفيد من تجربة إيران في كسر الحصار والتعامل مع العقوبات الاقتصادية الغربية والأميركية الجائرة في مسألة إعادة الإعمار في سورية ليكون محور المقاومة متكاملاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

واعتبر درويش في تصريح نقلته وكالة «تسنيم» الإيرانية، أن الدور الرئيسي للغرفة ينطلق من التنشيط بين القطاع الخاص السوري والإيراني وتطويره في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية لإقامة المشاريع المشتركة وتذليل المعوقات التي تمنع تحقيق مستوى متميز من التبادل التجاري بين البلدين بحيث تشكل محوراً مقاوماً اقتصادياً.

وأشار إلى أنه خلال الزيارة الأخيرة للرئيس المشترك للغرفة من الجانب الإيراني كيوان كاشفي والوفد المرافق إلى سورية ولقائه رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، وجه رئيس المجلس كل المؤسسات العامة والوزارات لتسهيل عمل الشركات الإيرانية في سورية ورفع المعوقات التي تمنع عملها، مؤكداً أن الأولوية الأولى في موضوع إعادة الإعمار هي للأصدقاء وفي المقدمة الشركات الإيرانية.

وأوضح درويش أنه خلال الاجتماع الأخير للغرفة في فندق إيبلا الشام بدمشق، تم وضع مجموعة من الأهداف والتطلعات التي تعمل عليها الغرفة بين الجانبين بداية من إقامة معارض مشتركة مروراً باللقاءات المشتركة للصناعيين والتجار خلال مدد زمنية محددة وإقامة بنك معلومات للجانب الإيراني عن المعامل السورية المتضررة بفعل الإرهاب وأخيراً تطوير آلية التبادل بين الجانبين والتي تضمن الالتفاف على العقوبات والحصار الاقتصادي الذي يتعرض له البلدان الصديقان.

وكشف درويش، أن أولى هذه الخطوات الملموسة على الأرض ستكون خلال الفترة القادمة وبالتحديد في قضية الشحن البري والبحري، حيث ستكون آلية المقايضة بين الطرفين هي الوسيلة لكسر الحصار وتخفيف فاتورة الاستيراد ودفع القطع الأجنبي للبلدين.

وأكد أن إيران لها تجربة كبيرة في كسر الحصار والتعامل مع العقوبات الاقتصادية الغربية والأميركية، حيث استطاعت بناء اقتصاد مقاوم بضاعر أكبر الاقتصادات العالمية.

وفي الثاني من الشهر الماضي، التقى عرنوس مع كاشفي والوفد المرافق له بدمشق وبحثا تطوير علاقات التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد الجانبان حينها، أهمية فتح آفاق جديدة للتعاون لمواجهة الحصار الاقتصادي غير الشرعي المفروض على سورية وإيران ودور القطاع الخاص في تعزيز التعاون الاقتصادي نظراً لما يتمتع به من إمكانات وخبرات ومرونة في العمل.

وشدد عرنوس على أهمية تعزيز التعاون بين الفعاليات الاقتصادية والتجارية في البلدين، فيما أعرب رئيس وأعضاء الوفد الإيراني عن رغبة الكثير من الشركات الإيرانية بالعمل في السوق السورية ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية وتبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين.

وتفرض الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية عقوبات اقتصادية جائرة على شعبي سورية وإيران في مسعى لفرض سياساتها ومخططاتها العدوانية عليهما.

وفي وقت سابق من يوم أمس، بحث مساعد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مع عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق هيثم الطاس في العاصمة الإيرانية طهران، حسب وكالة «سانا»، سبل توطيد وتنمية التعاون بين البلدين في الشؤون العلمية والتعليمية والبحثية وزيادة تبادل الأساتذة والطلبة بين جامعات البلدين.

وقال عبد اللهيان خلال اللقاء: إن «وعي جيل الشباب والطلبة السوريين ووقوفهم في وجه مخططات الأعداء شكلا عنصراً مهماً في الحفاظ على استقلال بلدهم وكرامته وإحباط هذه المخططات».

من جهته قال الطاس: «إن الطلبة السوريين كانوا وما يزالون إلى جانب شعبهم وبلدهم في مواجهة ما يتعرض له من تآمر وإرهاب». داعياً إلى بذل مزيد من الجهود لتنمية التعاون الجامعي بين البلدين.

وكالات

نواب في «الكونغرس» يدينون العدوان الأميركي على سورية ويصفونه بـ«غير المقبول»

آثار العدوان الأميركي على الحدود السورية العراقية (عن الإنترنت – أرشيف)

في وقت تواصلت فيه، أمس، ردود الفعل العربية والدولية، المنددة بالعدوان الأميركي على مناطق في دير الزور قرب الحدود السورية العراقية، مؤكدة أنه يهدف إلى محاولة إفراغ الشريط الحدودي من وجود القوات الأمنية، ووصف نواب في الكونغرس الأميركي «الضربات» بـ«غير المقبولة»، وأدان أحدهم «مهاجمة دولة ذات سيادة»، متسائلاً: ما السلطة التي يملكها بايدن لضرب سورية؟

وقال موقع «ديفنس نيوز» الأميركي المتخصص بالشؤون العسكرية في تقرير حسب وكالة «المعلومة» العراقية: إن الضربة العدوانية الجوية الأميركية على الحدود العراقية السورية أعادت الجدل الدائر منذ فترة طويلة بشأن صلاحيات الرئيس الدستورية لتنفيذ العمليات العسكرية وبشأن الصراع مع الكونغرس لاستعادة صلاحياته في شن الحرب منذ عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

ونقل الموقع عن السيناتور الديمقراطي تيم كين قوله في التقرير إن العمل العسكري الهجومي من دون موافقة الكونغرس ليس دستورياً، في ظل ظروف استثنائية يجب اطلاع الكونغرس بشكل كامل على هذه المسألة على وجه السرعة.

من جانبه وصف عضو لجنة العلاقات الخارجية السيناتور كريس مورفي الضربات الجوية على الحدود السورية العراقية بأنها غير مقبولة، مشدداً على أنه يجب على الكونغرس أن يلزم إدارة الرئيس جو بايدن بالمعايير نفسها التي كانت تتبعها الإدارات السابقة، وأن يطلب مبررات قانونية واضحة للعمل العسكري، ولاسيما داخل «المسارح» مثل سورية، حيث لم يسأذن الكونغرس صراحة بأي عمل عسكري أميركي.

من جانبه، قال السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي راند بول في تغريدة على «تويتر» إنني: «أدين مهاجمة دولة ذات سيادة، ما السلطة التي يملكها بايدن لضرب سورية؟».

وأشار التقرير إلى أن، التقدميين وبعض الجماعات المناهضة للحرب التي عملوا معها لتأمين التزام بايدن بإنهاء الدعم الأميركي للعمليات العسكرية الهجومية في اليمن من النظام السعودي والإمارات، عبروا عن استيائهم من الضربة الجوية على الحدود العراقية السورية، على حين قال النائب رو خانا: «نحن بحاجة إلى الخروج من الشرق الأوسط، وليس التصعيد، مضيفاً «يجب ألا يتخذ الرئيس هذه الإجراءات من دون السعي للحصول على تفويض صريح بدلاً من الاعتماد على تفويض عفا عليه الزمن».

على خط موازٍ، أدان المنسق العام للجنة الشعبية المصرية للتضامن مع الشعب السوري الكاتب الصحفي هشام لطفي، العدوان الأميركي، مشيراً في تصريح نقلته وكالة «سانا» إلى أن مثل هذه الاعتداءات تصب في مصلحة التنظيمات الإرهابية التي تدعمها واشنطن عسكرياً وسياسياً لأنها تنفذ المخططات الأمريكية الصهيونية بتفتيت الأرض، معرباً عن ثقته بأن هذه الاعتداءات لن تؤثر في عزيمة الشعب السوري وجيشه الذي سيحقق النصر في النهاية على كل مخططات الشر.

ولفت لطفي إلى أنه آن الأوان لتضامن الجميع مع الدولة السورية التي تتصدى للاعتداءات والمخططات الأمريكية التي تستهدف المنطقة برمتها وتهدد أمنها واستقرارها.

بدوره أدان رئيس معهد العلاقات الدولية التشيكوسلوفاكي يارومير شلايانا العدوان، مشدداً على أنه خرق فاضح للقوانين الدولية وانتهاك سافر للسيادة السورية ومؤشر على استمرار الإدارة الأمريكية في سياسة العدوان، حسبما ذكرت «سانا».

وفي السياق، بين الخبير الأمني العراقي علي الواثقي، في تصريح نقلته «المعلومة»، أن تكرار الجرائم الأمريكية وقصفها لمقار الحشد الشعبي عند الحدود مع سورية يهدف إلى محاولة إفراغ الشريط الحدودي من وجود القوات الأمنية العراقية، من أجل فتح ثغرة لعبور قادة الإرهاب إلى العراق.

وكالات

رام الله: على المجتمع الدولي تحمّل المسؤولية ومعاملة إسرائيل كدولة تحت القانون

تظاهرات في مدينة الخليل ضد جرائم الاحتلال الاسرائيلي (رويترز – أرشيف)

دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية إجراءات وتدابير الاحتلال الاستعمارية التوسعية في الأغوار، مضيفة إن المطلوب من المجتمع الدولي الارتقاء إلى مستوى المسؤولية ومعاملة إسرائيل كدولة تحت القانون وعدم السماح لها بالإفلات من العقاب بما ينص عليه القانون الدولي.

وأوضحت الوزارة أن دولة الاحتلال وأذرعها المختلفة تواصل عمليات الضم لأجزاء واسعة من أرض دولة فلسطين رغم الاحتجاجات والمطالبات التي صدرت عن عديد الدول بإلغاء قرارات الضم والهدم ومصادرة الأراضي الفلسطينية، خاصة في منطقة الأغوار.

وأشارت الوزارة إلى أن تلك العمليات مؤشر واضح على أن دولة الاحتلال نفّذت سياسة الضم الاستعمارية التوسعية من العلن إلى التطبيق الفعلي الهادئ على الأرض وبشكل تدريجي في عديد المناطق، لفرض واقع جديد يصعب لاحقاً تغييره أو التراجع عنه.

وأضافت الوزارة إنه وبالرغم من الزيارات التي قام بها ممثلو البعثات المعتمدة لدى دولة فلسطين لتلك المناطق، ورغم أن ما يتم هدمه من الاحتلال في جزء منه هو عبارة عن إنشاءات شيدت بتمويل دولي، ورغم أن عدة دول أوروبية أصدرت بيانات خاصة خلال اجتماع مجلس الأمن الأخير أكدت فيها معارضتها لاستيطان ودعوتها للاحتلال بوقف التابعة له في المصادرة والترحيل، فإن إسرائيل مستمرة في تنفيذ هذه الخطوات على الأرض من دون أي اكتراث».

وأكدت الوزارة، حسبما ذكرت وكالة «وفا»، أن هذه السياسات الإسرائيلية في خرق القانون الدولي وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني هي التي فرضت واقع تعامل منظمات الأمم المتحدة مع إسرائيل كدولة استثنائية خارج عن القانون، مارفة، تتجاهل التزاماتها الدولية وتعتمد على الحماية والحصانة التي تحظى بها في مجلس الأمن أو في بقية المنظمات الدولية من جانب الدولة العظمى.

وفي سياق متصل، أعلنت الأوقاف الإسلامية في القدس، أن ١٥٣ مستوطناً اقتحموا باحات الأقصى صباح أمس الأحد، بعد دعوات لاقتحامه من الجماعات المتطرفة.

وأوضحت الأوقاف في بيان صحفي، أن الاقتحامات انطلقت من باب المغاربة على شكل مجموعات متفرقة.

وفي السياق ذاته، اقتحم عدد من المستوطنين، سوق القطانين التاريخي المفضي إلى المسجد الأقصى، وأدوا طقوساً تلمودية، وسط حراسة مشددة من جنود الاحتلال.

يذكر أن قوات الاحتلال تسمح لجماعات المستوطنين بممارسة طقوسها وتجمعراتها، على حين تشدد الخناق على المواطنين المقدسيين، وتمنعهم من فتح محالهم التجارية، وتفرض غرامات مالية باهظة بحقهم، بحجة منع انتشار «كورونا».

إلى ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، حي كفر عقب وشارع المطار قرب قلنديا شمال القدس المحتلة، وأقام شهود عيان بأن قوة راجلة من عشرات الجنود من جيش الاحتلال ترافقها مركبات عسكرية اقتحمت الحي، وانذلعت إثرها مواجهات أطلق خلالها الاحتلال الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، تجاه المواطنين والمحال التجارية في الحي.

وكالات

مؤسسة حقوقية مصرية: النظام التركي وإرهابيوه جندوا ١٣١٦ طفلاً في سورية

| الوطن

كشفت مؤسسة «ماعت» للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في مصر، أمس، عن تورط النظام التركي في تجنيد نحو ١٣١٦ طفلاً في المناطق التي يحتلها والتنظيمات الإرهابية الموالية له في شمال شرق سورية.

وأكدت «ماعت» في تقرير بعنوان «تورط تركيا في تجنيد الأطفال من المناطق التي تحتلها في شمال سورية»، ونشرته على موقعها الرسمي الالكتروني، أن إخفاق المجتمع الدولي المتكرر في التحرك بشكل فعال لحماية المدنيين في سورية، قد أدى إلى تشجيع التنظيمات الإرهابية الموالية للنظام التركي على ارتكاب جرائم الحرب المنهجية والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي، وضمن ذلك تجنيد الأطفال.

وأوضحت المؤسسة في التقرير، أن التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، تستخدم أنماطاً معقدة لتجنيد الأطفال قسرياً، والزج بهم في الأعمال القتالية في مختلف المناطق التي تسيطر عليها في شمال سورية، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات منهم.

وبينت المؤسسة، أنه يتم استخدام الأطفال على جبهات القتال كمقاتلين بشكل مباشر أو في خدمات أمنية كالتفتيش على نقاط الحدود أو الدعم اللوجستي المرتبط بالعمليات الإرهابية التي تقوم بها التنظيمات الموالية للنظام التركي، إضافة إلى العمل على خدمة المسلحين الأكبر سناً والقيام بأعمال التجسس.

وأكدت تورط النظام التركي بشكل مباشر في عمليات تجنيد الأطفال للقتال في شمال شرق سورية، إضافة إلى نقل واستخدام هؤلاء الأطفال للقتال كمرتزقة في ليبيا لدعم «حكومة الوفاق» الإخوانية الحليفة لنظام التركي، وذلك باستخدام شركات أمنية مثل شركة «صادات» الدولية للاستشارات الدفاعية التركية والتي تعمل على تجنيد أطفال دون سن ١٨ عاماً للمشاركة في الأعمال القتالية المسلحة وخصوصاً في ليبيا.

من جانبه، أوضح رئيس المؤسسة «ماعت»، أيمن عقيل، أن التنظيمات الإرهابية الموالية للنظام التركي في شمال شرق سورية، تورطت في تجنيد نحو ١٣١٦ طفلاً خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، وذلك طبقاً للتقارير الأممية ومتابعة «ماعت»، الأمر الذي يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من أعمال ذات الصلة.

وأوضح عقيل، أن النظام التركي قام بإرسال نحو ٣٨٠ طفلاً بعد تجنيدهم من التنظيمات الإرهابية الموالية له في الشمال السوري للقتال كمرتزقة في مناطق النزاع المختلفة المتورطة فيها وخاصة ليبيا، الأمر الذي أدى إلى وفاة نحو ٢٥ طفلاً منهم.

من جانبه أشار الباحث في مؤسسة «ماعت»، محمد مختار إلى أن النظام التركي بالرغم من انضمامه لمعظم المواثيق الدولية التي تمنع تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلا أنه يتجاهل هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية والقرارات الأممية، ويقدم الدعم الكامل للتنظيمات المسلحة التابعة له في شمال شرق سورية من أجل تجنيد الأطفال للمشاركة في النزاعات المسلحة.

أرسلان أكد أنه «سيزيدنا انقساماً إذا لم يُجمع عليه اللبنانيون»

«حزب الله»: التدويل يشكّل خطراً وجودياً

شكلت مطالبة البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي لتدويل أزمة لبنان محط جدل بين الأوساط السياسية، ففي حين رأت بعضها أن التدويل سيخرج البلاد من نفقها المظلم، اعتبرت أخرى أنه سيكون تهديداً لوجود لبنان وسيادته، داعية إلى تبدأ المعالجة من الداخل.

وقال عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» اللبنانية، النائب حسن فضل الله، إن التدويل يشكل خطراً وجودياً على بلادنا.

وأضاف فضل الله، حسبما ذكر موقع «النشرة»، إن من يريد التمسك باتفاق الطائف يجب ألا يدعو الدول إلى لبنان لحل أزمتنا، رغم أن هذه الدولة ليس لديها الوقت لأخذ والمعالجة تبدأ من الداخل.

وأضاف حسن فضل الله: «نحن نحترم مرجعية بكركي لفئة من اللبنانيين، ونحن لا نريد أي انقسام بين اللبنانيين، هناك من حاول استغلال بكركي لتكريس التباعد والانقسام الطائفي»، متسائلاً: «إذا لم نستطع التفاهم في الداخل نسلم نفسنا للخارج»؟!

وشدد على أن «سياستنا لا تقوم على المقاطعة بل على التلاقي والنقاش، ونحن لدينا أدلتنا وحججنا، والتواصل مع بكركي لم ينقطع، ولقد كان هناك تواصل مباشر حتى مرحلة كورونا، ولليوم هناك تواصل هاتفي».

وكان البطريرك الماروني، الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، قد قال، مساء أول من أمس السبت: إننا طالبنا بمؤتمر دولي خاص بلبنان، لأننا تأكدنا من أن كل ما طرح تم رفضه لبقاء الفوضى وسقوط الدولة، والاستيلاء على مقاليد السلطة.

على خط موازٍ، قال رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني طلال أرسلان في بيان له، إن «التدويل المطروح بحاجة إلى إجماع بين اللبنانيين وإلا فسيبقى مفخخاً وسيزيدنا شرذمة وانقساماً على حساب كل شيء».

وأضاف أرسلان: «من دون ذلك الإجماع سنخضع إلى المزيد من الحسابات الإقليمية والدولية التي ستكون رهينتها أكثر فأكثر، وحساباتنا الداخلية ستختلف كلياً عن حسابات الآخرين سنعرف كيف ندخل لكن لن نعرف كلفة وشكل الخروج منها».

وأضاف أرسلان: إن «أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية تطول المجتمع اللبناني بأكمله من دون حسيب أو رقيب، الجوع بدأ يقلق بعائلاتنا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب من دون تحريك ساكن»، متسائلاً: «هل أصبحنا في مجتمع لا يستحق الحياة ولا يستحق هوية وطنية واحدة تجمعه»؟.

وتابع أرسلان: قلنا ونكرر إننا في نظام ودولة تلفظ أنفاسها الأخيرة ولا حل بنظرنا إلا المعالجة السريعة بإعادة بناء الدولة على أسس وطنية مدنية جامعة نرفع عن كاهلها الانقسامات الطائفية المذهبية العنصرية البغيضة لحساب تعزيز روح المواطنة الحقيقية التي تقوم على أساس وحدة المعايير في الحقوق والواجبات بين المواطنين كافة.

وأضاف: «بدورنا ندعو لحوار سريع وجدي وقريب تبحث فيه نقاط الضعف الحقيقية في إدارة بلدنا، ولنسر جميعاً على خط متوازٍ بالتدقيق الجنائي ليعرف اللبنانيون أين ذهبت أموالهم ومدخراتهم وهذا حق طبيعي للناس».

يأتي ذلك على حين يعاني فيه الشعب اللبناني على أكثر من جبهة، ابتداء من واقع صحي صعب فرضه فيروس كورونا، مروراً بتداعيات انفجار مرفأ بيروت، وصولاً إلى معضلة تشكيل الحكومة اللبنانية.

في سياق آخر، كشفت النائبة في البرلمان اللبناني، عناية عز الدين، أن «كمية القطران التي انتشرت على شواطئ لبنان الجنوبية نتيجة الاعتداء الإسرائيلي البيئي عليها، تقدر بنحو ٢ طن».

وأشارت عناية عز الدين إلى أن «عملية التنظيف شاقة، ومضنية، وتتطلب متابعة وتعاوناً بين البلديات والجمعيات الكشفية، والأهلية، والبيئية المحلية، والوطنية منها والدولية، على أمل إتمامها خلال ١٥ يوماً».

وأوضحت أن «العملية تتطلب الكثير من التجهيزات والأدوات لعملية التنظيف الدقيقة، وملابس الحماية للفرق العاملة، وأخيراً لجمع وتوضيب المواد الملوثة»، مشددة على أنه «يتعين على الجهات الرسمية المساهمة بتأمينها، بعد أن قدمت بعضها قوات اليونيفيل واUCN، وأنه يجب رفد المتطوعين بأيد عاملة إضافية لإنهاء المهمة بأسرع وقت ممكن».

وطالبت النائبة اللبنانية الوزارات المعنية، البيئة والأشغال، بـ«تحمل مسؤوليتهما في عملية توضيب المواد الناتجة عن عملية التنظيف، ووضع تصور للطريقة الفضلى للتخلص منها».

وكان «القطران» قد ظهر على الشواطئ اللبنانية منذ يوم الإثنين الماضي بعدما أعلنت إسرائيل أنها تتعامل مع تسرّب نفطي مجهول المصدر، وبدا التسرب النفطي واضحاً بالعين المجردة على المياه.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١٣٠٢٤٧٤٠٠ – ٠١١٣٠٢٤٧٥٠٥
فاكس: ٠١١٣٠٢١٣٩٩٢٨
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢١٢٧٧٢٤٦ – ٢١٢٧٧٢٤٧ – تلبفاكس: ٢١٢٧٧٢٤٧
■ حمص – بناء البيلا/ غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٠٢٠ – ٠٣١ – فاكس: ٢٤٥٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البزيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ – فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٧٤٥٥ – ٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠ – ٠٤٣
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

انطلاق عملية أمنية واسعة لملاحقة فلول داعش في ديالى

أزمة دبلوماسية إيرانية تركية بشأن عمليات الأخيرة في العراق

مقاتلين من حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق (عن الإنترنت – أرشيف)

أدت الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بسبب تصريحات من الجانب الإيراني عن العملية العسكرية التركية في العراق، وأخرى تركية حول وجود حزب العمال الكردستاني في إيران، إلى استدعاء كل طرف لسفير الطرف الآخر على أراضيه.

وقالت الخارجية الإيرانية، في بيان صدر عنها أمس الأحد، أنه تم استدعاء سفير أنقرة لدى طهران «احتجاجاً على التصريحات الأخيرة غير المقبولة حول وجود عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي الإيرانية»، مضيفة: إنه «تم تسليمه مذكرة احتجاج رسمية».

كما أشار البيان إلى أن تصريحات السفير التركي لدى العراق، فاتح يلدز، حول إيران وسياساتها في المنطقة، «غير مقبولة وغير مبررة».

وكانت وزارة الخارجية التركية استدعت السفير الإيراني لدى أنقرة، في وقت سابق أمس، وذلك على خلفية تصريحات سفير طهران لدى العراق حول انتهاكات تركيا لسيادة العراق، على خلفية العمليات العسكرية التي تجريها القوات التركية شمال العراق ضد قوات حزب العمال الكردستاني.

وقال السفير الإيراني في بغداد، إيران مسجدي، خلال مقابلة صحفية أول من أمس: «نرفض التدخل العسكري في العراق، ويجب ألا تكون القوات التركية بأي شكل من الأشكال مصدر تهديد للأراضي العراقية ولا أن تقوم باحتلاله».

ومن جانبه علق نظيره التركي فاتح يلدز على حسابه في «تويتر»: «سيكون سفير إيران آخر من يلقي محاضرة على تركيا حول احترام حدود العراق».

على الصعيد العسكري، انطلقت قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي، أمس الأحد، بعملية أمنية واسعة لملاحقة فلول تنظيم داعش الإرهابي في محافظة ديالى.

وقال قائد عمليات الحشد في ديالى، طالب الموسوي، في بيان له: إن «هذه العملية المباركة تم تخطيطها وتنفيذها بالتعاون مع قيادة عمليات ديالى والفرقة الخامسة للجيش، وهي الآن تجري وفق الخطة المرسومة، وعلى محورين محور ديالى الشرقي ومحور نهر ديالى الغربي شمال ناحية جلولاء، وإلى الحدود الفاصلة مع قوات البيشمركة».

على خط موازٍ، أفاد مصدر أمني عراقي، بانفجار سيارة مفخخة ضد قوة من الجيش العراقي والحشد العشائري في محافظة الأنبار غربي البلاد.

وقال المصدر: إن «معلومات وصلت إلى قوة من الجيش العراقي حول سيارة مشروكة في قرية الدهم بقضاء حديثة، وبعد التوجه إليها انفجرت».

وأضاف: إن «الانفجار أودى بحياة ضابط في الجيش العراقي وستة عناصر من الحشد العشائري، بينما جرح خمسة عناصر من الجيش وعنصران من الحشد العشائري».

في سياق آخر، كشف مصدر سياسي عراقي، أمس الأحد، عن مفاوضات تجريها الحكومة مع متظاهري محافظة ذي قار لإيقاف التظاهرات إلى ما بعد زيارة البابا إلى المحافظة.

وقال المصدر لروسيا اليوم: إن «الحكومة تحاول أن تقنع المتظاهرين بضرورة تهدئة الأوضاع إلى ما بعد زيارة البابا إلى مدينة أور التاريخية في المحافظة».

وأضاف: إن «الحكومة العراقية قد تقرر فرض حظر تجوال كامل خلال أيام زيارة البابا».

وتظاهر المحتجون في ذي قار بعد ظهر أول من أمس، وأغلقوا شوارع وجسوراً، رفضاً لتعيين رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي بدلاً من المحافظ المقال ناظم الوائلي».

في السياق، أكد محافظ ذي قار المكلف رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي، استمرار الحوار مع أهالي التاصرية في محافظة ذي قار بشأن منصب المحافظ. بينما أعلن جاهزية المحافظة لزيارة البابا.

وقال الأسدي في تصريح تابعته «السومرية نيوز» خلال زيارته مقر شرطة ذي قار: إن «الحوارات متواصلة مع أهالي التاصرية لاختيار من يرونه مناسباً لإدارة محافظتهم والخروج من الأزمة الحالية»، مشدداً «على عدم السماح لأحد بمصادرة حقوقهم».

وأشار الأسدي إلى «صدور توجيه بسحب عناصر مكافحة الشغب واستبدالها بقوات من الجيش والشرطة في مدينة الناصرية لمنع أي تصادم بين القوات الأمنية والمتظاهرين»، مؤكداً «تشخيص الخلل في الرؤية والأداء من بعض الأجهزة الأمنية والعمل على تجاوز كل الأخطاء السابقة».

وفيما يخص زيارة البابا إلى ذي قار أكد الأسدي أن «الاستعدادات الرسمية جارية لترتيب الزيارة المنتظرة إلى مدينة أور التاريخية».

إلى ذلك، رفض مسؤولون بالعراق الكشف عن مقر إقامة بابا الفاتيكان خلال زيارته التاريخية إلى البلاد في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار الجاري.

وحسب وكالة الأنباء الفرنسية، فإنه من المعتاد أن يقيم البابا خلال زيارته الخارجية في مقر سفارة الفاتيكان، إلا أن مسؤولين بالعراق رفضوا الكشف عن مقر إقامته لأسباب أمنية.

وكالات

الخامنئي: الغرب يكذب ويريد سلب مقومات القوة من إيران

أكد قائد الثورة الإسلامية في إيران الإمام علي الخامنئي أن الدول الغربية تكذب فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وتريد سلب مقومات القوة من طهران.

«قد يصل إلى ٢٠٪»، مضيفاً إن حدود مستوى تخصيب اليورانيوم «لن تتوقف عند الـ ٢٠٪، وستتخذ الخطوات اللازمة بمقدار حاجة البلاد».

ولا تزال عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي غير واضحة، لجهة الكيفية والتوقيت، لكن المسؤولين الأميركيين يؤكدون ضرورة تعزيز الدبلوماسية مع طهران، رغم محافظتهم على العقوبات القصوى.

وكان المرشد الإيراني شدد في كلمته أمام مجلس خبراء القيادة، يوم الإثنين الماضي، على أن الحكومة الإيرانية «لم تتخلّ عن الاتفاق النووي مقابل نقض الغربيين له»، موضحاً أنه في حال تأدية الأطراف الغربية لتعهداتها فإن «إيران أيضاً ستُعيد النظر».

كما أعلن خامنئي أن مستوى تخصيب اليورانيوم في إيران «قد يصل إلى ٢٠٪»، مضيفاً إن حدود مستوى تخصيب اليورانيوم «لن تتوقف عند الـ ٢٠٪، وستتخذ الخطوات اللازمة بمقدار حاجة البلاد».

وأضاف: «إن هذه الدول تعارض حتى حيازتنا الأسلحة التقليدية والإمكانات الدفاعية.. يريدون أخذ مقومات القوة الإيرانية وإلا فإن مبدأ حاجة البلاد إلى التخصيب هو أمر مسلم به».

وكان المرشد الإيراني شدد في كلمته أمام مجلس خبراء القيادة، يوم الإثنين الماضي، على أن الحكومة الإيرانية «لم تتخلّ عن الاتفاق النووي مقابل نقض الغربيين له»، موضحاً أنه إن «الغربيين يقولون: إنهم يعارضون الأسلحة النووية.. إنهم يكذبون.. هذه ليست قضيتهم».

وأضاف: «إن هذه الدول تعارض حتى حيازتنا الأسلحة التقليدية والإمكانات الدفاعية.. يريدون أخذ مقومات القوة من إيران وإلا فإن مبدأ حاجة البلاد إلى التخصيب هو أمر مسلم به».

وأشار الخامنئي في التقرير، أن التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، تستخدم أنماطاً معقدة لتجنيد الأطفال قسرياً، والزج بهم في الأعمال القتالية في مختلف المناطق التي تسيطر عليها في شمال سورية، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات منهم.

وبينت المؤسسة، أنه يتم استخدام الأطفال على جبهات القتال كمقاتلين بشكل مباشر أو في خدمات أمنية كالتفتيش على نقاط الحدود أو الدعم اللوجستي المرتبط بالعمليات الإرهابية التي تقوم بها التنظيمات الموالية للنظام التركي، إضافة إلى العمل على خدمة المسلحين الأكبر سناً والقيام بأعمال التجسس.

وأكدت تورط النظام التركي بشكل مباشر في عمليات تجنيد الأطفال للقتال في شمال شرق سورية، إضافة إلى نقل واستخدام هؤلاء الأطفال للقتال كمرتزقة في ليبيا لدعم «حكومة الوفاق» الإخوانية الحليفة لنظام التركي، وذلك باستخدام شركات أمنية مثل شركة «صادات» الدولية للاستشارات الدفاعية التركية والتي تعمل على تجنيد أطفال دون سن ١٨ عاماً للمشاركة في الأعمال القتالية المسلحة وخصوصاً في ليبيا.

من جانبه، أوضح رئيس المؤسسة «ماعت»، أيمن عقيل، أن التنظيمات الإرهابية الموالية للنظام التركي في شمال شرق سورية، تورطت في تجنيد نحو ١٣١٦ طفلاً خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، وذلك طبقاً للتقارير الأممية ومتابعة «ماعت»، الأمر الذي يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية التي تحظر تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من أعمال ذات الصلة.

وأوضح عقيل، أن النظام التركي قام بإرسال نحو ٣٨٠ طفلاً بعد تجنيدهم من التنظيمات الإرهابية الموالية له في الشمال السوري للقتال كمرتزقة في مناطق النزاع المختلفة المتورطة فيها وخاصة ليبيا، الأمر الذي أدى إلى وفاة نحو ٢٥ طفلاً منهم.

من جانبه أشار الباحث في مؤسسة «ماعت»، محمد مختار إلى أن النظام التركي بالرغم من انضمامه لمعظم المواثيق الدولية التي تمنع تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلا أنه يتجاهل هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية والقرارات الأممية، ويقدم الدعم الكامل للتنظيمات المسلحة التابعة له في شمال شرق سورية من أجل تجنيد الأطفال للمشاركة في النزاعات المسلحة.

سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى فنزويلا تغادر البلاد غداً

تغادر سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى فنزويلا إيزابيل بريلانتي يوم الثلاثاء المقبل كاراكاس، استجابةً لطلب السلطات الفنزويلية التي قامت بالخطوة ردّاً على العقوبات الأوروبية الجديدة.

ووصفت كاراكاس إيزابيل حسب موقع «الميادين» بأنها «شخص غير مرغوب فيه»، فلبقاء في فنزويلا، وأمهلتها ٧٢ ساعة لمغادرة البلاد، ردّاً على فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على ١٩ من كبار المسؤولين الفنزويليين.

وسبق أن أعلنت كراكاس طرد السفيرة، في ٢٩ من حزيران الماضي، لتتراجع بعد ذلك عن القرار.

وأعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الأسبوع الماضي، أن حكومته وإن كانت تريد علاقات أفضل مع أوروبا، لكنها لن تقبل بهجوم بروكسل على كراكاس وفرض العقوبات بحقها.

وقال مادورو: «لن نعقد أي صفقات أو حوار مع الاتحاد الأوروبي قبل أن يتراجع عن سياسة العقوبات تجاه كراكاس».

وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض عقوبات بحق ١٩ شخصية رسمية فنزويلية «بسبب دورهم في الإجراءات والقرارات التي تقوّض الديمقراطية وسيادة القانون في البلاد»، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فنزويلا»، على حد قوله.

وكالات

القوات المسلحة اليمنية تستهدف العمق السعودي بعملية هجومية

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع